

منه انما صيغة افضل بلا دليل وانما مقصود الواقع من تعيين  
 الاقرب وهو مثل انتهى بالخصا **فيها** اذا وفق رجل  
 وفتا على نفسه ثم علي بنته فاطمه ثم علي اولادها واولاد  
 اولادها المذكور دون الاناث ثم وثم الخ فوات الواقع  
 وبنته فاطمه وانقرضت اولادها ولها اولاد اولاد  
 فهل يكون لفظ الذكر قيدا لاولاد اولاد فاطمه فيدخل  
 الذكر منهم سواء اذكر او بانثي اولادها يكون قيدا لاولاد  
 فاطمه واولاد اولادها فلا يدخل من اولاد اولادها من بعد  
 بانثي **الجواب** اعلم ان القيد المذكور اعني به لفظ الذكر  
 قيد للمصنف فيدخل جميع الذكور سواء اذكر او بانثي  
 كتبه الفقير ابراهيم المفتي بدمشق المحروسه عني عنه طاب  
 الجوار وظابق الصواب كتبه الفقيه محمد الدين عني عنه  
 ما افاده العلامة هو الحق بتوفيق الله وكتبه احمد  
 ابن يونس القشيري الثاني اقول انني العلامة ان  
 نعيم بخلاف ذلك بعد حيث قال في الاشباه والنظائر من الوقف  
 وقتت حادثة وقف على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم  
 من بعدهم على اولاد الامم ثلاث ثم من بعدهم على اولادهم  
 ثم على اولاد اولادهم ثم على ذريتهم وسلمهم وغيرهم من الذكور  
 خاصه دون الاناث فاذا انقرض اولاد الذكور امرق الي  
 كذا فهل قوله من الذكور قيد للاب والابنا حتى لا يبيح  
 انثي واولاد انثي امره وقيد الابنا دون الابا حتى يبيح  
 الذكور ولومن انثي اولاد الاناث امره وقيد في الابا  
 دون الابنا حتى يبيح ولد الذكر ولو كان انثي فاجت  
 بانثي قيدا للابا دون الابنا لان الاصل كون الوصف  
 بعد متعلقين للاخير كما هو جوابه في باب المحرمات

في قوله تمام نساك السلاف دخلتم بين بعد قوله نساك ويايكم  
 وامهات نساككم ولان الظاهر ان مقصوده حرمان اولاد  
 البنات لكونهم يسمون الي ابا لهم ذكورا كما نوا انا وخصم  
 اولاد الاناث ولو كانوا انا لكانوا يسمون الي بنين  
 قوله بعده فاذا انقرض اولاد الذكور ولم يقل ابنا الذكور  
 ولا ابنا لاولادهم بلغني انه بعض الشافعية جعله قيدا في الابا  
 والابنا واقفه ببعض الحنفية فرأيت الامام الاستنبوي في  
 التمهيد نقل ان الوصف بعد الحمل يرجع الي الجمع عند الشافعية  
 والى الاخير عند الحنفية وان حمل كلامه الشافعية فيما اذا  
 كان العطف بالواو واما يتم فيعود الي ابي اتفاقا انتهى ما في  
 الاشباه والنظائر وخصمه انه جعل الوصف المذكور  
 قيدا للمصنف اليه في قول الواقف اولاد اولادهم فيدخل فيه  
 جميع الذكور والاناث من اولاد الذكور وما ذكره من عقود  
 الوصف الي الاخير قال المحقق ابن الهمام في التمهيد في الاخير  
 والحاصل ان لفظ الذكر محتمل ان يكون قيدا للمصنف فقط  
 او للمصنف اليه فقط او لكل منهما معا والمقاني مختلفة الاحكام  
 كما علم من صدر عبارات الاشباه والاول انني به الجماعه الذين  
 نقل عنهم المولوي في السوال المذكور والناث اذني به صاحب  
 الاشباه ولم يعول احد على انه قيد لكل من المتصانيفين  
 وقد مشى عليه العلامة ابن حجر في فتاواه ونقله عن الولي  
 ابن زرعه بخلاف بقاعده الشافعي في عقود المتعلقات  
 المذكورة بعد حمل او مفردات من شرطه او استثناء او من  
 او غيرها الي جميع ما تقدمه من غير اختصاص بالاجير ولا  
 فرق بين العطف بالواو و **ثم** وقدم نقل المولوي هذه القاعدة  
 عن الخابلة ايض لكن هذه القاعدة انما يظهر جريا منها

في